جمعيـــة الشفافيـــة الكويتيـــة
Kuwait Transparency Society

التقرير الإداري

من الفترة 1 يناير 2017
الي الفترة 31 ديسمبر 2017

2017

تمهيد

عقدت الجمعية العمومية التأسيسية لجمعية الشفافية الكويتية في 7 مارس 2005، وقد استطاعت "الشفافية" خلال هذه الفترة وعلى مدى عدة سنوات إنجاز العديد من النجاحات في مجال الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، وهو الهدف السامي الذي تأسست جمعية الشفافية الكويتية من أجله.

من الأهداف التي تسعى جمعية الشفافية الكويتية لنشرها هي نشر الوعي بمخاطر الفساد من خلال الحملات التوعوية والمشاركة بالأنشطة المشتركة مع الجهات المعنية والعمل على إعداد مشاريع لقوانين تخدم الكويت في مجال اختصاص "الشفافية"، حيث تعمل مجالس الإدارة المتعاقبة على تحسين مستوى الكويت في المؤشرات الدولية ذات العلاقة.

وبمناسبة ختام عام سعت من خلاله "الشفافية" على استكمال أهدافها وتحقيق رؤيتها من أجل رفعة الكويت ودحر شرور الفساد ومخاطره على المجتمع.

نتوجه نحن كأعضاء مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية بالشكر الجزيل ووافر الامتنان الى كل من ساهم وشارك بأنشطة الجمعية، ويسرنا أن نقدم هذا التقرير الإداري الذي يعكس أنشطة "الشفافية" خلال عام ٢٠١٧.

مع خالص الأمنيات الطيبة للجمعية وأعضائها

مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

للسنتين 2016- 2017

1) صلاح محمد الغزالي – رئيس مجلس الإدارة.

2) محمد حسين الأنصاري – نائب الرئيس.

3) ماجد مفرج المطيري – الأمين العام.

4) منال أحمد الكندري – أمينة السر.

5) صلاح الدين طعمه الشمري – أمين الصندوق.

6) رشيد فالح الرشيدي – أمين الاعلام.

7) د.منى سليمان بورسلي – أمين الثقافة والتعليم.

8) يعقوب علي الهاشمي – أمين الشئون القانونية.

9) راشد عيسى الهاجري – أمين العلاقات العامة.

أولا – ندوة الكويت في المؤشرات الدولية بين الواقع والمأمول

التقي مجلس الادارة بوزير شؤون الديوان الأميري الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح في قصر بيان، يوم 2017/2/19، كما تكرر اللقاء يوم 2017/3/1 حيث نوقشت عدة أفكار حول ما يخدم خطة التنمية الكويتية من زاوية اختصاصات الجمعية، علما بأن الشيخ ناصر يرأس فريق عمل رؤية الكويت 2035 في المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، فتم الاتفاق على تنظيم الجمعية لندوة بعنوان: (الكويت في المؤشرات الدولية بين الواقع والمأمول)، تحت رعاية الشيخ ناصر.

1) **برنامج ندوة: الكويت في المؤشرات الدولية بين الواقع والمأمول**

اليوم الأول – الأحد 16 ابريل 2017:

الجلسة الافتتاحية	الساعة 5:30
كلمة راعي الندوة وزير شؤون الديوان الأميري **معالي الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح**	
كلمة الهيئة العامة لمكافحة الفساد	رئيس مجلس الأمناء – المستشار عبدالرحمن النمش
كلمة جمعية الشفافية الكويتية	رئيس مجلس الإدارة – السيد صلاح الغزالي
كلمة الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام	رئيس مجلس الإدارة – السيد مهلهل المضف

الجلسة الأولى	الساعة 6:30
الكويت في مؤشرات التنافسية العالمية	
▪ رئيس الجلسة: السيد محمد الدلال	– مجلس الأمة، رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
▪ كلمة السيد د. فهد الراشد	– لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، رئيس
▪ كلمة السيد د. نايف الشمري	– رئيس الفريق الفني للجنة الكويت الوطنية للتنافسية، جامعة الكويت
▪ تعقيب السيد عدنان أبل	– الجمعية الكويتية لحماية المال العام، عضو مجلس ادارة
استراحة الساعة 7:45	

الجلسة الثانية	الساعة 8:00
الكويت في مؤشر مدركات الفساد	
▪ رئيس الجلسة: السيد د.عبدالكريم الكندري	– مجلس الأمة، عضو
▪ كلمة السيدة مروة فطافطة	– منظمة الشفافية الدولية، منسق الشرق الأوسط
▪ كلمة السيدة سلمى العيسى	– خبير مؤشرات الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد
▪ تعقيب السيد د.محمد بوزبر	– الهيئة العامة لمكافحة الفساد، الأمين العام بالإنابة

اليوم الثاني – الاثنين 17 ابريل 2017:

الجلسة الثالثة	الساعة 5:00
استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد	
▪ رئيس الجلسة: السيد عمر الطبطبائي	– مجلس الأمة، عضو
▪ كلمة السيد د. أركان السبلاني	– الأمم المتحدة، مدير برنامج مكافحة الفساد في الدول العربية
▪ كلمة السيد أ.د. ستيوارت جيلمان	– مجموعة النزاهة العالمية
▪ تعقيب السيد د.ناصر الصانع	– المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، عضو اللجنة التنفيذية
استراحة الساعة 6:15	
الجلسة الرابعة	**الساعة 6:30**
نماذج وطنية ودولية في الاصلاح	
▪ رئيس الجلسة: السيد محمد الأنصاري	– نائب رئيس جمعية الشفافية الكويتية
▪ كلمة السيد محمد عبدالقادر	– البنك الدولي، برنامج إصلاح مزاولة الأعمال والتجارة
▪ كلمة السيدة عائشة فودة	– البنك الدولي، برنامج إصلاح التعليم الوطني
▪ تعقيب السيد د.خالد مهدي	– المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الأمين العام
استراحة الساعة 7:45	
الجلسة الختامية	**الساعة 8:00**
تلاوة توصيات الندوة	
الختام	

2) توصيات ندوة الكويت في المؤشرات الدولية بين الواقع والمأمول:

توصيات الندوة

في ختام أعمال هذه الندوة التي عقدت تحت رعاية وزير شؤون الديوان الأميري معالي الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح، يومي الأحد والاثنين 16 – 17 ابريل 2017، وبمشاركة قيمة من خبراء ومشتغلين في تعزيز الشفافية والنزاهة والتنافسية ومكافحة الفساد، من داخل وخارج الكويت، مثلوا الجهات التالية:

- الأمم المتحدة – برنامج الانماء
- منظمة الشفافية الدولية
- المنتدى الاقتصادي العالمي
- البنك الدولي
- مجموعة النزاهة العالمية
- المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد

فقد اتفق المنظمون على التوصيات التالية:

أولا – التوصيات:

أ. توصيات عامة لتحسين ترتيب الكويت في المؤشرات الدولية:

1- الإرادة السياسية في السلطتين التشريعية والتنفيذية متطلب أساسي لنجاح جهود تعزيز الشفافية والتنافسية ومكافحة الفساد.
2- تطوير ركيزة (إدارة حكومية فاعلة) وهي إحدى الركائز السبعة لخطة التنمية، لتشتمل على عدد من البرامج والمشروعات الاستراتيجية المعنية بالحوكمة لتعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، وأن ينعكس ذلك على الخطط السنوية.
3- تحديد المؤشرات الدولية المستهدفة في خطة التنمية (كويت جديدة)، وتحديد الأهداف التي ينبغي تحقيقها في كل مؤشر، والزمن، على ألا يكون بعيدا.
4- الاتفاق مع واحدة أو أكثر من المنظمات الأهلية لقياس درجات الإصلاح ومستويات الانجاز على مستوى الجهات العامة.
5- تحسين العلاقة مع المنظمات الدولية المعنية بالشفافية والتنافسية ومكافحة الفساد المعنية بإعداد المؤشرات الدولية.
6- التعرف على خطط الدول العربية والإقليمية تجاه المؤشرات الدولية، حتى تكون الكويت في المرتبة الأولى فيما بينهم.

ب. توصيات لتعزيز التنافسية:

7- إيجاد جهة مركزية لإدارة الاقتصاد من خلال هيكل مؤسسي متكامل لإدارة وتوجيه الأجهزة الاقتصادية والمالية.
8- الاعتماد على الإدارة المهنية والمحترفة في إدارة الأجهزة الحكومية.
9- برنامجا مكثفا في الأبحاث والدراسات والشراكات الاستراتيجية في المجالات التي يبحثها تقرير التنافسية.
10- برنامجا مكثفا عدديا ونوعيا للبعثات الخارجية للعنصر البشري الى جميع دول العالم المتقدم في كافة المجالات وعلى الأخص التخصصات التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات، في سبيل خلق مجتمع معرفي ورفع مستوى التطبيق والاستعداد التكنولوجي في الاقتصاد الكويتي ليؤهلها للانتقال الى فئة الاقتصاديات التي تعتمد على التمييز والابتكارات والمبادرات والاختراعات تتناسب مع إمكانيات وخصائص الاقتصاد الكويتي.
11- تبسيط الإجراءات وفك التداخل بين الجهات الحكومية، وتشمل:
   - توثيق إجراءات كافة الخدمات الحكومية بشكل مترابط في دليل للخدمات الحكومية، يوضح تسلسل إجراءات الخدمة وتحديد الجهة المعنية بالموافقة، والوقت المستغرق لإنجاز الإجراء، مع تحديد سقف زمني لإنجاز الخدمات الحكومية.
   - تطوير فكرة مراكز الخدمة لتشمل كافة الجهات الحكومية.
   - تفعيل قانون المعاملات الإلكترونية وتطوير بوابة الحكومة الإلكترونية.

ز. توصيات لمكافحة الفساد:

12- استكمال منظومة التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد.
- تعديل قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد.
- قانون تعارض المصالح وقواعد السلوك.
- قانون حق الحصول على المعلومة.
- نظم توظيف تعتمد على الكفاءة والجدارة.
- قانون شفافية البرلمان ونزاهته.

13- تطبيق وبحزم قوانين محاربة الفساد وتطبيق مبادئ قواعد المحاسبة والثواب والعقاب.
14- وضع ضوابط ومعايير إنسانية لحالات الاستثناء الموجودة في النظم والتشريعات، ومنع أي توسع في منح الاستثناءات حتى لا تكون بابا للمصالح، وشرعنة للفساد.
15- مقاضاة المتجاوزين للقوانين والنظم، ومحاسبة المتقاعسين عن تنفيذ خطط وبرامج الحكومة، ومعاقبة كل من تسبب في هدر المال العام أو ساهم في تحقيق خسائر مالية بسبب الإهمال أو القرارات غير المدروسة.
16- شفافية الميزانيات والإنفاق الحكومي وإتاحة المعلومات للعامة، وكذلك الافصاح عن التعاقدات والمناقصات العامة والقرارات الحكومية وذلك لتعزيز الشفافية والمساءلة والمراقبة على المال العام.

ح. توصيات استراتيجيات الحوكمة:

17- انجاز (الاستراتيجية الوطنية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد) وتعاون الجهات المعنية في ذلك مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد، مثل اللجان المعنية في المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وغيرها.
18- وضع وتنفيذ برنامج اصلاح اقتصادي شامل بوتيرة متسارعة لتحقيق نمو مستدام ويشمل ترشيد الانفاق ووقف الهدر المالي بالإضافة الى تنويع الأنشطة الاقتصادية وبالتالي مصادر الدخل.
19- انضمام الكويت إلى عدد من المبادرات المعنية بالشفافية:
- مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) لتعزز انفتاح العمل الحكومي على الناس.
- مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) للقطاع النفطي.
- انضمام الكويت إلى مبادرة الشفافية في قطاع البناء (CoST).

20- الاستفادة من الوثائق الدولية المعنية باستراتيجيات مكافحة الفساد:
- خلاصات الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد ودور المعنيين بتفعيلها (2010)
- إعلان كوالالمبور للاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد (2013)

ثانيا – آليات العمل:

1- تشكيل (فريق عمل) يتولى الإشراف على إدارة حوار وطني يفضي لإعداد استراتيجية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، بهدف تحسين ترتيب الكويت في المؤشرات الدولية، خاصة مؤشرات التنافسية ومكافحة الفساد، يتكون الفريق من 3-5 شخصيات.
2- يدعى للحوار الوطني الجهات العامة المعنية في الحكومة منها: وزارات العدل والتجارة والتربية والإعلام والأوقاف، وكذلك الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وجهاز المراقبين الماليين وجهاز متابعة الأداء الحكومي وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وغيرها، بالإضافة الى أعضاء في مجلس الأمة، ومنظمات أهلية متخصصة ومهنية، والقطاع الخاص كغرفة تجارة وصناعة الكويت، وممثلين عن وسائل إعلامية متنوعة.
3- مدة (الحوار الوطني لاستراتيجية النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد) شهرين، ينطلق بعد انتهاء أعمال الندوة، ليرفع بعد ذلك تقرير بالنتائج إلى راعي الندوة معالي الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح، بصفته عضو في المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، و إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) بصفتها المكلفة قانونا بإعداد وتنفيذ الاستراتيجية، و إلى جهات أخرى ذات العلاقة ووسائل الاعلام.
4- وضع جدول زمني لإدراج أهداف وبرامج للحوكمة في خطة التنمية للدولة، بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.
5- وضع جدول زمني مناسب لإنجاز (الاستراتيجية الوطنية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد)، والاعلان

عنه، يشمل الجدول الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها.

و في الختام:

نتوجه بجزيل الشكر إلى وزير شؤون الديوان الأميري معالي الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح على رعايته لأعمال هذه الندوة، واهتمامه الشخصي بربط العمل الحكومي مع المجتمع المدني لتحقيق أهداف خطة التنمية؛ باعتبارنا جميعا شركاء في بناء الكويت.

كما نقدم الشكر لضيوف الندوة من خارج الكويت ومن داخلها،
سائلين المولى عز وجل ان يوفقنا جميعا لتكون الكويت خالية من الفساد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

التاريخ: 17 ابريل 2017

3) بعد الندوة:

بعد أسبوعين من انتهاء أعمال الندوة، وتنفيذا لتوصيات الندوة، قدمت "الشفافية" الى الهيئة العامة لمكافحة الفساد مقترح لتشكيل "لجنة الحوار الوطني لإعداد استراتيجية تعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد" واختصاصات "اللجنة" هي:

قرار انشاء لجنة الحوار الوطني لإعداد

استراتيجية تعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد

بعد الاطلاع على:

- القانون رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٦ بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تؤكد في أحكامها على أهمية التعاون مع المجتمع المدنى والمنظمات الأهلية.
- والقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦ في شأن انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية

ولما كان من اختصاص الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) وفقا لقانون انشائها: (وضع استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وإعداد الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المختصة).

وحيث بادرت جمعية الشفافية الكويتية (شفافية) الى فكرة تنظيم ندوة "الكويت في المؤشرات الدولية بين الواقع والمأمول" خلال يومي ١٦-١٧ ابريل ٢٠١٧، تحت رعاية وزير شئون الديوان الأميري معالي الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح، **بهدف** تحسين ترتيب الكويت في المؤشرات الدولية من خلال مجموعة من البرامج والمشاريع التي ينبغي ادراجها في خطة التنمية الخمسية، وإدارة حوار وطني لإعداد استراتيجية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، وتم تنظيمها بالشراكة بين (نزاهة) و (شفافية)، ثم التحقت معهما الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام، فكان ثمرة تلك الندوة الاتفاق على مجموعة من التوصيات تم رفعها لراعي الندوة، عضو المجلس الأعلى للتخطيط، رئيس فريق عمل رؤية الكويت ٢٠٣٥ معالي الشيخ ناصر الصباح.

فقد تقرر ما يلي:

أولا – تشكيل اللجنة:

تشكل في (نزاهة) لجنة فنية تسمى (لجنة إدارة الحوار الوطني لإعداد استراتيجية تعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد) تتبع رئيس الهيئة مباشرة.

ثانيا - أعضاء اللجنة:

عدد أعضاء اللجنة خمسة، تتشكل على النحو التالي:

1) مناقشة واعتماد (مقترح بناء وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد) المرفق.
2) إدارة وتنفيذ ما ورد في (وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد) بعد اعتمادها.

ثانيا – حملة الشفافية أمان

أطلقت جمعية الشفافية الكويتية بالتعاون مع وزارة التربية، الحملة الوطنية (الشفافية أمان2) في شهري أكتوبر – نوفمبر 2017 والتي كانت استكمالاً لحملة (الشفافية أمان1)، والتي تهدف إلى نشر ثقافة الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، وحماية المال العام بين طلاب وطالبات المدارس، وتعزيز دور المجتمع لفهم هذه الثقافة المستمدة من ديننا الحنيف وقوانين دولة الكويت، ودورها في تحصين المجتمع الكويتي من الفساد وشروره مما يسهم في نهضة الدولة وتنميتها.

زيارات المدارس:

لقد نفذت الحملة عدد من المحاضرات وورش العمل للطلبة أثناء الزيارات الميدانية للمدارس في جميع المناطق التعليمية بواقع (4) مدارس بنين وبنات في المرحلة الثانوية، وتخلل الورش عرض الكتروني لأهم المفاهيم وشرح مبسط لها في جو من التواصل المباشر مع الطلبة مع فتح المجال لمشاركاتهم.

وتتوجه جمعية الشفافية بالشكر الجزيل الى السادة مدراء المدارس التي استضافت فريق الحملة وتواصلهم المميز مع الجمعية، والى طلبة المدارس الفاعلين في الحملة وللمعلمين الأفاضل الذين كان لتفاعلهم الاثر الطيب في انجاح الحملة.

اعلاميات الحملة التمهيدية:

- صدور بيان ايذاناً بانطلاق حملة الشفافية أمان وشرح أهداف الحملة ومكوناتها.
- نشر اعلان الحملة في مواقع التواصل الاجتماعي.
- اجراء مقابلات تلفزيونية في قناة تلفزيون الكويت وقناة الراي وقناة المجلس.
- اجراء مقابلة اذاعية في اذاعة الكويت – البرنامج العام.
- نشر بيان صحفي خاص بالحملة وإرساله للصحف ووسائل التواصل الاجتماعي.
- إعداد تقرير ختامي للحملة.

أمينة السر السيدة منال الكندري تتوسط طلبة الورشة التثقيفية

ثالثا – اقتراحات قوانين أعدتها "الشفافية"

يعتبر التشريع الأداة الأولى لمواجهة الفساد المستشري في القطاع العام، لذلك تولي الجمعية هذا الجانب اهتمام خاصا وكبيرا في أنشطتها.

وقد استمرت الجمعية في متابعة اقرار اقتراحات القوانين التي أعدتها، سواء مع كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء، وهي اقتراحات قوانين معدة وفقا لأفضل المعايير الدولية، كما انها معتمدة من عدد كبير من جمعيات النفع العام الكويتية، وهي:

1- **قانون تعارض المصالح وقواعد السلوك العام:** صياغة الاقتراح ليكون بابا يدرج ضمن قانون مكافحة الفساد، وتم تسليمه لكل من الحكومة ومجلس الأمة، حيث صار لكليهما أولوية في التشريع.

2- **قانون ديوان الشفافية وتنظيم حق الاطلاع على المعلومات:** وقد تم اعداد مقترحي قانون، الأول لإدراجه كباب ضمن قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد، والثاني ليكون قانونا في جهة مستقلة، ويترك الاختيار لمجلس الأمة والحكومة، علما بأن الموضوع مدرج ضمن أولوياتهما.

3- **قانون التعيين في الوظائف القيادية:** وتبنى القانون كل من النواب الأفاضل محمد الدلال، جمعان الحربش، عبدالله فهاد، أسامه الشاهين، عبدالوهاب البابطين.

4- **قانون الهيئة العامة للديمقراطية:** وتبنى الاقتراح كل من النواب الأفاضل جمعان الحربش، محمد الدلال، عبدالله فهاد، اسامه الشاهين، نايف المرداس.

5- **قانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته:** وتجري محاولات مستمرة للتنسيق مع أعضاء مجلس الأمة للدفع به ليكون من ضمن الأولويات.

رابعا – الهيئة العامة لمكافحة الفساد

خلال هذا العام ظهرت للعلن مشكل بين وزير العدل والهيئة العامة لمكافحة الفساد، ناتجة عن الخلاف الذي ظهر للسطح فيما بين أعضاء مجلس أمناء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، أدى الى انعكاس ذلك الأمر بشكل سلبي على أداء "الهيئة".

وبناءعليه فقد التقت "الشفافية" بأطراف الاختلاف، وحرصت على أخذ جانب الحياد ودراسة الموضوع بشكل فني ومهني رفيع، يبحث في أسباب المشكلة وسبل علاجها، ليس لإنهاء المشكلة القائمة فقط بل وأيضا لضمان عدم تكرارها في المستقبل.

لذلك كان رأي "الشفافية" هو في تعديل قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد، لوجود غموض في بعض فقراته، ونقص في المواد أو أجزاء منها، فسارعت "الشفافية" الى اقتراح تعديل القانون، وتقديمه لعدد من أعضاء مجلس الأمة لتبنيه، كما تم تسليم الحكومة نسخة منه، وبالفعل تبناه عدد من النواب، وصار أولوية لدى اللجنة التشريعية والقانونية في المجلس، وتم دعوة "الشفافية" لحضور اجتماع اللجنة والاستماع لوجهة نظرها، كما تم تقديم إجابات مكتوبة على الأسئلة التي قدمتها اللجنة التشريعية فيما بعد حول ذات الموضوع.

اقتراح قانون رقم ( ) لسنة ٢٠١٦
بتعديل قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦ في شأن
انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والاحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء مؤسسة البترول الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٦ بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه: -

المادة الأولى:

تعدل المواد التالية من القانون على النحو التالي:

مادة (١)

معنى الهيئة:

- الهيئة: الهيئة العامة للنزاهة ومكافحة الفساد.

مادة (٢)

١) ديباجة المادة:
تسري أحكام الذمة المالية في هذا القانون على الفئات التالية.

٢) فقرة ٣:
رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء ورئيس ومستشاري المحكمة الدستورية والجهاز الفني للمحكمة والقضاة وأعضاء النيابة العامة ورئيس وأعضاء إدارة الفتوى والتشريع والمدير العام وأعضاء كل من الإدارة العامة للتحقيقات في وزارة الداخلية والإدارة القانونية في بلدية الكويت والمحكمين والخبراء بوزارة العدل والموثقين وكاتب العدل بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل.

٣) فقرة ٧ "القياديون" الجملة الثانية:
المدراء العموم ونوابهم أو مساعدوهم والأمناء العامون ونوابهم أو مساعدوهم في الهيئات أو المؤسسات العامة أو أي جهة حكومية.

٤) إضافة فقرة ١٢:

الصفحة الاولى من اقتراح القانون الذي يتكون من ١٠ صفحات.

خامسا – مذكرات تفاهم

حرصا من "الشفافية" على توثيق عرى التعاون مع أطراف عدة في مجال تعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، فقد تم التحاور مع كل من:

1) مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد:

تمت زيارة رئيس الهيئة معالي المستشار عبدالرحمن النمش والتحدث عن سبل التعان الممكنة وفقا لما أشار إليه قانون إنشاء الهيئة من ضرورة التعاون مع المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد، وقد تطورت الفكرة الى أهمية التوقيع على مذكرة تفاهم بين الهيئة والجمعية، وقد تم إعداد مسودة تلك المذكرة من جانب الهيئة وأرسلت للجمعية التي اقترحت بعض التعديلات، ثم توقف الموضوع من جانب الهيئة، بسبب الظروف التي مرّت بها، على أمل استئنافها في أقرب وقت ممكن.

(مشروع المذكرة المقترح)

مذكرة تفاهم في مجال نشر التوعية والتثقيف بين

الهيئة العامة لمكافحة الفساد وجمعية الشفافية الكويتية

انه في يوم { } الموافق : / / 2017

الهيئة العامة لمكافحة الفساد **[الطرف الأول]**

ويمثلها:

وعنوانها : الشامية / قطعة (2) / شارع (20) / دولة الكويت .

جمعية الشفافية الكويتية **[الطرف الثاني]**

ويمثلها :

وعنوانها :

ويشار اليهما فيما يلي بالطرفين .

تمهيد :

تؤمن الهيئة العامة لمكافحة الفساد على تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتعزيز مبدأ التعاون وارساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والمالية والادارية وتفعيل مبدأ المساواة وتعزيز الدور الرقابي للأجهزة المختصة وحماية مؤسسات واجهزة الدولة من التلاعب والاستغلال وسوء استخدام السلطة.

ولما كانت جمعية الشفافية الكويتية هي واحدة من أحد أركان البناء المؤسسي على وجه العموم والمجتمعي على وجه الخصوص من خلال ما تضطلع به الجمعية من مهام توعوية بما ينعكس على اهدافها التي أنشئت من اجله لخدمة المجتمع بجميع فئاته.

DRAFT

2) مع جمعية النجاة الخيرية:

قبل نهاية العام ٢٠١٧ تم التداول بشأن الرغبة المشتركة لفكرة التوقيع على مذكرة تفاهم بين "الشفافية" و "النجاة"، وذلك لما تتصف به جمعية النجاة الخيرية من خبرة عريقة وعمل كبير في القطاع الأهلي الخيري داخل وخارج الكويت، وقد لاحظنا حرص "النجاة" على نشر قيم الشفافية والنزاهة والتي أكدت عليها ضمن رؤيتها، لذلك أعدت "الشفافية" مسودة مذكرة تفاهم مشتركة بين الطرفين، وجاري التنسيق لاجتماع مشترك تمهيدا للتوقيع على المذكرة.

مـذكرة تفاهـم بين

جمعية النجاة الخيرية وجمعية الشفافية الكويتية

انه في يوم { } الموافق : / /٢٠١٨

تم توقيع هذه المذكرة بين كل من:

جمعية النجاة الخيرية تسمى "النجاة" لاحقا [الطرف الأول]

ويمثلها: ----------

جمعية الشفافية الكويتية تسمى "الشفافية" لاحقا [الطرف الثاني]

ويمثلها: ----------

ويشار اليهما فيما يلي بالطرفين .

تمهيـــد :

لما كانت رؤية جمعية النجاة الخيرية هي: العمل الخيري المؤسسي المتقن طبقا للقيم المثلى ومعايير الجودة العالمية بما يخدم الإنسانية ويحقق التنمية؛ ورسالتها هي: الريادة للأعمال الخيرية والإنسانية في الكويت والاختيار الأول للمحسنين والداعمين واحترافية الوقف والاستثمار لتنفيذ برامجها ومشروعاتها لتنمية المجتمعات، من خلال القوى البشرية المؤهلة والتحالفات الإستراتيجية ووفقا للمعايير المؤسساتية والمهنية؛ وقيمها: المؤسسية / الاحسان / الإتقان / الجودة / التميز / التعاون / الإخلاص / الشفافية / الابداع.

ولما كانت رؤية جمعية الشفافية الكويتية هي: نحو مجتمع كويتي مدني، خالٍ من الفساد، بشتى أنواعه وصوره؛ ورسالتها: القيام بالأنشطة والبرامج التي من شأنها أن تجعل دولة الكويت خالية من الفساد، بالتعاون مع كافة القوى الفاعلة بالمجتمع، من

الصفحة الأولى من مـذكرة تفاهـم بين
جمعية النجاة الخيرية وجمعية الشفافية الكويتية، وتتكون من ٣ صفحات

سادسا – مؤشر مدركات الفساد 2016

تم الإعلان في 2017/1/25 عن نتائج المؤشر من خلال التقرير الصحفي الذي تم نشره، وحظي على تغطية اعلامية ممتازة.

الكويت في مؤشر مدركات الفساد:

السنوات	الدرجة من 100	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	الترتيب خليجيا
2003	53	35	4	4
2004	46	44	7	5
2005	47	45	7	5
2006	48	46	6	5
2007	43	60	6	5
2008	43	65	7	5
2009	41	66	8	6
2010	45	54	7	6
2011	46	54	5	5
2012	44	66	6	6
2013	43	69	7	6
2014	44	67	7	6
2015	49	55	6	5
2016	**41**	**75**	**7م**	**6**

أسباب تراجع ترتيب الكويت:

وحول تراجع الكويت الكبير، الذي شكل صدمة في المجتمع، كان رأي الشفافية كالتالي:

لماذا تراجع ترتيب الكويت بشكل كبير؟

١) **الهيئة العامة لمكافحة الفساد:** إبطال مرسوم إنشاء الهيئة في ديسمبر ٢٠١٥، ثم عودتها للعمل بعد سنة تقريبا حين صدر مرسوم اللائحة التنفيذية في نوفمبر ٢٠١٦، وما صاحب ذلك من إعادة اقرارات الذمة المالية لمقدميها من المسؤولين، وإلغاء عدد كبير من البلاغات ضد الفساد التي وردت للهيئة، كما ان ضعف الدعم اللازم لنجاح الهيئة العامة لمكافحة الفساد وتباين وجهات نظر أعضاء مجلس الأمناء في تفسير قانونها انعكس أثره سلبا.

٢) **جمعية الشفافية الكويتية:** حل مجلس إدارتها في مايو ٢٠١٥ وتعيين موظفين بدلا من المتطوعين المنتخبين، ثم عودة المجلس المنتخب في يناير ٢٠١٦، مع استمرار أشكال التضييق على أعمال مجلس الإدارة الجديد، أبرزها عدم السماح للجمعية بإعادة انضمامها الى منظمة الشفافية الدولية، على الرغم من أن الجمعية من أنشط وأقدم الجمعيات العربية.

٣) **السياسات العامة لمكافحة الفساد:** ضعف السياسات على أكثر من جبهة، مثل علاج المرضى بالخارج، وتراجع الكويت في مؤشر التنافسية العالمي نتيجة الكثير من السلبيات في تقديم الخدمات، وضعف المساءلة في المشاريع الاسكانية والطرق والمقاولات العامة، وأخطاء متعددة ومتكررة في الجهات العامة.

٤) **البيئة المناسبة لنجاح جهود مكافحة الفساد:** رغم وجود أجهزة رقابية جيدة في أدائها العام، إلا أن انعكاس نتيجة أعمالها الرقابية ضعيف على حجم المساءلة تجاه المسؤولين عن الإخفاقات والاختلاسات والهدر.

التوصيات:

أما اقتراحات وتوصيات "الشفافية" لمعالجة ذلك فكانت كما يلي:

متطلبات لتحسين الشفافية والنزاهة في الكويت:

١) تعديل قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد في شقه المتعلق بالبناء الداخلي الإداري والمالي.
٢) إقرار اقتراح قانون تعارض المصالح وقواعد السلوك العام.
٣) إقرار اقتراح قانون الشفافية وحق الاطلاع على المعلومات.
٤) إقرار اقتراح قانون التعيين في الوظائف القيادية.
٥) إقرار اقتراح قانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته.
٦) السماح للمجتمع المدني العمل بحرية في دعم جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
٧) الإسراع في وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.
٨) انضمام الكويت إلى عدد من المبادرات المعنية بالشفافية:
   i. مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) لتعزز انفتاح العمل الحكومي على الناس.
   ii. مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) للقطاع النفطي.
   iii. انضمام الكويت إلى مبادرة الشفافية في قطاع البناء (CoST).

سابعا – أنشطة ثقافية

1) مؤتمر الحوكمة

بدعوة من مجلس الأمة الكويتي موجهة للجمعية، شارك رئيس الجمعية السيد صلاح الغزالي في مؤتمر الحوكمة الإطار التشريعي والمالي والإداري، الذي نظمه مجلس الأمة بتاريخ 16 -17 اكتوبر 2017، وكانت حول التشريعات المطلوب إقرارها لتمكين الحوكمة في القطاع العام.

وقد طلب عضو مجلس الدولة العماني السيد محمد الحارثي نسخة من اقتراحات القوانين التي أعدتها جمعية الشفافية الكويتية، والتي تم الحديث بشأنها في المؤتمر، وتم ارسالها، للاستفادة منها في مجلس الشورى العماني.

2) اليوم الدولي للديمقراطية 2017/9/15

صدور بيان بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية بمشاركة عدد من جمعيات النفع العام (جمعية الشفافية الكويتية، جمعية المحامين الكويتية، الجمعية الكويتية لمتابعة وتقييم الأداء البرلماني، الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - الهيئة التنفيذية ، الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام).

بيان بمناسبة (اليوم الدولي للديمقراطية)

يحتفل العالم في يوم 15 سبتمبر من كل عام بمناسبة "اليوم الدولي للديمقراطية" الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2007م، حيث دعت الأمم المتحدة كافة الدول وسائر المنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية إلى الاحتفال بهذه المناسبة لإتاحة الفرصة لاستعراض حالة الديمقراطية في العالم، وجعل المثل العليا للديمقراطية تتحول إلى حقيقة يجب أن يتمتع بها الجميع في كل مكان؛ يقول أمين عام الأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريس في رسالته لعام 2017 بهذه المناسبة "وفي هذا اليوم، دعونا نكرس أنفسنا لتلك القيم المتأصلة في ميثاق الأمم المتحدة دون معايير مزدوجة، مع الالتزام التام وبشفافية كاملة.

تشكل القيم المتعلقة بالحرية واحترام حقوق الإنسان ومبدأ تنظيم انتخابات دورية نزيهة بالاقتراع العام عناصر ضرورية للديمقراطية؛ باعتبارها توفر تلك البيئة الطبيعية اللازمة لحماية حقوق الإنسان وإعمالها على نحو يتسم بالكفاءة، وهذه القيم واردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أنها مذكورة بالتفصيل في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يكرس مجموعة من حقوق الإنسان والحريات المدنية والتي من شأنها أن تساند الديمقراطيات.

إن استذكارنا لهذه المناسبة يوفر فرصة هامة للتعرف على ما أُنجز من تقدم في مجال الديمقراطية، والتفكير بالوسائل الممكنة للتغلّب على التحديات التي تواجهها، لذلك فحري بكل من: السلطتين التشريعية والتنفيذية، بحث هذا الموضوع الهام للتعرف على مكامن النقص أو الخلل في مسيرتنا الديمقراطية، لمعالجتها ووضع حلول مناسبة لها.

لقد تم في وقت سابق اقتراح قانونين من شأنهما تعزيز الديمقراطية الكويتية، وفقا للمعايير الدولية في هذا الشأن، وهما: اقتراح قانون الهيئة العامة للديمقراطية، واقتراح قانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته؛ وقد تبنّى عدد من أعضاء مجلس الأمة اقتراح القانون الأول، على أمل أن ينالا أولوية برلمانية في التشريع.

متمنين للكويت التقدم والازدهار، ولديمقراطيتنا مزيد من التطوير والتألّق.

15 سبتمبر 2017

جمعية الشفافية الكويتية جمعية المحامين الكويتية

الجمعية الكويتية لمتابعة وتقييم الأداء البرلماني الاتحاد الوطني لطلبة الكويت – الهيئة التنفيذية

الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام

3) ورشة التنمية التي نظمها الاتحاد الأوروبي:

شاركت الجمعية في ورشة التنية في الوطن العربي وأوجه التعاون مع الاتحاد الأوروبي، والمقامة في الأردن خلال يومي 3-4 أكتوبر 2017.

4) ندوة التيار التقدمي الكويتي

بدعوة من التيار للمشاركة في ندوة حول نتائج مؤشر مدركات الفساد 2016 ووضع الكويت فيه، شارك رئيس "الشفافية" متحدثا حول نتائج المؤشر وتويات "الشفافية" لتحسين ترتيب الكويت فيه، وذلك في 31 يناير 2017.

5) اليوم العالمي لمكافحة الفساد:

أصدرت "الشفافية" بيانا بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد في 9 ديسمبر ٢٠١٧، وتم نشره في الموقع الالكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، قدمت خلال مواطن الخلل، وتوصيات للخروج من هذا الحالة من تفشي الفساد في القطاع العام.

جمعيـــة الشـفافيـــة الكـويتيـــة
Kuwait Transparency Society

بيان صادر من جمعية الشفافية الكويتية

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد - 9 ديسمبر 2017

لقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 2003، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما اختارت يوم 9 ديسمبر سنوياً كيوم عالمي لمكافحة الفساد، من أجل إذكاء الوعي عن مشكلة الفساد وعن دور الاتفاقية في مكافحته ومنعه.

وقد احتفلت جمعية الشفافية الكويتية بهذه المناسبة بشكل سنوي، حيث تؤكد في كل مرة على ذكر خريطة طريق لإنفاذ الاتفاقية، بما يُسهم في الحد من الفساد ويزيد من الشفافية ويعزز النزاهة في القطاع العام ويؤصل مبدأ الكفاءة والجدارة في أجهزة الدولة، ويحفظ المال العام.

ان الكويت متراجعة في العديد من المؤشرات الدولية، ليس فقط مؤشر مدركات الفساد (CPI) بل أيضا: مؤشر التنافسية (GCI)، ومؤشر الخدمات اللوجستية (LPI)، ومؤشر التنمية البشرية (HDI)، ومؤشر الحكومة الالكترونية (EGOV)، ومؤشر بيئة الأعمال (EODB).

وللخروج من هذا الوضع غير المقبول والانطلاق نحو مراكز أفضل، فنود أن نضع خريطة مختصرة لتحسين الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد في الكويت، تتمحور حول ما يلي:

1) نجاح الهيئة العامة لمكافحة الفساد في أداء رسالتها، وضمان استقلالها.
2) وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، تقودها الهيئة وتتبناها الجهات العامة.
3) إصدار قانون تعارض المصالح وقواعد السلوك العام.
4) إصدار قانون الشفافية وتنظيم حق الاطلاع على المعلومات.
5) إصدار قانون قواعد التعيين في الوظائف القيادية.
6) إصدار قانون الهيئة العامة للديمقراطية.
7) إصدار قانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته.
8) عدم التضييق على المجتمع المدني المعني بالشفافية ومكافحة الفساد.

وبهذه المناسبة، لابد من التذكير بأن مجلس الأمة الموقر قد أقر في جلسته الخاصة بالإيداعات المليونية المنعقدة في 2017/2/15 عدد من التوصيات في هذا الاتجاه، وكان يجب انجازها خلال شهر وشهرين، وقد مضى عشرة شهور ولم تُنجز، لذا نطالب بعقد جلسة خاصة لإقرار تلك القوانين.

وفي الختام نؤكد على أن التشريعات وحدها لا تكفي، فمالم تكن هناك إرادة سياسية لدى كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء الموقرين في إنجاز تلك التشريعات وإنجاحها من خلال التطبيق الصحيح، فإننا لن نحقق ما تطمح له الكويت من تبوؤ مكانة مرموقة بين الأمم المتقدمة.

سائلين المولى عز وجل أن يوفقنا جميعا لتكون الكويت خالية من الفساد.

جمعية الشفافية الكويتية

2017/12/9

6) التعاون مع المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية:

تسلمت "الشفافية" رسالة من أمين عام المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية طالب فيها الاستعانة بخبرات جمعية الشفافية الكويتية في مجال الحوكمة، وقد تم ارسال ضوابط ومعايير الحوكمة وآخر نسخة من تقرير مؤشر مدركات الإصلاح في الجهات العامة والمعد من قبل "الشفافية".

7) ورشة بشأن الديمقراطية:

بدعوة من الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، شارك الأمين العام السيد ماجد المطيري بتقديم كلمة علمية، خلال الورشة التي عقدت في لبنان في 7 - 8 ديسمبر 2017م.

ثامنا – أنشطة داخلية

1) مشاركة عزاء:

قدمت "الشفافية" العزاء لأسرة الفقيد المغف،ور له بإذن الله السيد يعقوب الحميضي، عضو المجلس التأسيسي الكويتي، وهو عضو فخري في جمعية الشفافية الكويتية.

2) رحلة الى فلسطين:

اقترح الرئيس تكرار تنظيم رحلة إلى فلسطين – مدينة رام الله، على غرار الرحلة التي نظمتها "الشفافية" في عام 2011، وبعد المناقشة تم اقرار الاقتراح من حيث المبدأ، مع ملاحظة ما يلي:

- التنسيق مع وزارة الخارجية الكويتية والسفارة الكويتية في الأردن.
- التنسيق مع جمعية الشفافية الفلسطينية (أمان) لتنظيم الأمور اللوجستية وتحديد برنامج الزيارة المقترح.
- كل شخص يتحمل التكاليف الخاصة بالرحلة.
- الموعد المقترح يوم الأربعاء 21– 26 فبراير 2018.
- الإعلان عن الرحلة يكون من خلال الموقع الالكتروني للجمعية.

3) الموقع الالكتروني

تم تحديث الموقع الالكتروني لجمعية الشفافية الكويتية.

كما تم ترخيص الموقع الألكتروني وتسجيله في وزارة الاعلام، بحيث يكون السيد محمد الأنصاري مسؤولا قانونياً عن الموقع الالكتروني ومواقع الجمعية للتواصل الاجتماعي.